لان المثلية تقتضي المساواة في كل الصفات والتشبيه لا يقتضيه اي لا يقتضي ما ذكر
من المساواة في كل الصفات بل يكفي لاطلاقه المساواة في بعضها فلا احد يسوي
بين ايمان احاد الناس وايمان الملائكة والانبياء من كل وجه بل يتفاوت
ايمان احاد الناس وايمان الملائكة والانبياء غير ان ذلك التفاوت هل هو بزيادة
ونقص في نفس الذات اي ذات التصديق والاذعان القائم بالقلب او هو تفاوت
لا بزيادة ونقص في نفس الذات بل بامور زائدة عليها فمنعوا يعني الحنفية وموافقيهم
الاول وهو التفاوت في نفس الذات وقالوا انما يتخيل اي يظن من ان القطع يتفاوت
قوة اي من حيث القوة في ذاته انما هو راجع الى جلائه اي ظهوره والتفات فاذا ظهر
القطع بحدوث العالم بعد ترتيب مقدماته المؤدية اليه كان الجزم الكائن فيه كالجزم
في قولنا الواحد نصف الاثنين والاولى ان يقال كالجزم في حكم بدل في قولنا
وانما تفاوتهما باعتبار انه اذا لوحظ هذا وهو ان العالم حادث كان سرعة الجزم فيه
ليس كالسرعة التي في الاخر وهو ان الواحد نصف الاثنين خصوصا مع عزوب النظر
وترتيب مقدمات حدوث العالم اي غيبته عن الذهن فيتخيل انه اي الجزم بان
الواحد نصف الاثنين اقوى وليس اقوى في ذاته انما هو اجلى عند العقل فنحن معشر
الحنفية ومن وافقنا نمنع ثبوت ماهية المشكك ونقول انه اذا لوحظ على اشياء متفاوتة
فيه فيكون التفاوت عارضا لها خارجا عنها لا ماهية لها ولا جزء ماهية لامتناع اختلاف
الماهية واختلاف جزئها ولو سلمنا ثبوت ماهية المشكك فلا يلزم كون التفاوت في افراده
بالشدة فقد يكون بالاولوية وبالتقدم والتأخر ولو سلمنا ان ما به التفاوت في افراد
المشكك شدة كثرة البياض الكائن في الثلج بالنسبة الى البياض الكائن في العاج
وقوله مأخوذ جزءا له اي لو سلمنا ان ما به التفاوت في البياض مأخوذ في ماهية
البياض بالنسبة الى الخصوص محقق كالثلج لا نسلم ان ماهية اليقين منه اي من المشكك
الموصوف بما ذكر لعدم ما اي دليل يوجبه اي يلزم عنه القول به ولو سلمنا ان ماهية
اليقين تتفاوت لا نسلم انه يتفاوت بمقومات الماهية اي اجزائها بل بغيرها من الامور

والمشكك هو الكلي الذي لم يتساو صدقه
على افراده بل كان حصوله في بعضها
اولى واقدم واشد من البعض
الاخر كالوجود فانه في الواجب
اولى واقدم واشد
مما في الممكن
[illegible]

الامور الخارجة عنها العارضة لها كالالف للتكرار والقوة وقد ذكروا يعني الحنفية وموافقيهم
في الجواب عن الظواهر الدالة على قبول الزيادة انه اي الايمان يتفاوت باشراق
نوره وهو زيادة القوة والشدة فيه فلا خلاف في المعنى بين القائلين بقبوله
الزيادة والنقصان والنافين كذلك اذ يرجع النزاع الى ان الشدة والقوة التي
اتفق على ثبوت التفاوت بها زيادة ونقصانا هل هي داخلة في مقومات حقيقة
اليقين او خارجة عنها فقد اتفقنا معشر المثبتين لتفاوت الايمان والنافين
له على ثبوت التفاوت في الايمان بامر معين والخلاف في خصوص نسبته اي نسبة
ذلك الامر المعين الى تلك الماهية بدخوله في مقوماتها او خروجه عنها لا عبرة به
لانه ليس خلافا في نفس التفاوت وان كان زيادة الاشراقة في القلب غير
زيادة القوة فالخلاف ثابت ومن الخوارج اي الامور الخارجة عن ماهية الايمان
التي يثبت بها اي تلك الامور الخارجة التفاوت في الايمان ما ذكره امام الحرمين حيث
قال في الارشاد في جواب سؤال النبي من الانبياء صلى الله عليه وسلم يفضل من
عداه في الايمان باستمرار تصديقه وعصمة الله تعالى اياه من مخامرة الشكوك يعني
الالهام باستمرار التصديق توالي [illegible] لانه عرض لا يبقى زمانين وتوالي [illegible]
لاستمرارها بعدة الدليل الموجب للتصديق استمرار مشاهدة الجلال والكمال يعني
البصيرة بخلاف غيره اي غير النبي حيث يعزب اي يغيب عنه ذلك تارة فلا يشهد
ويحضر اخرى فيشهده فثبت للنبي واكابر المؤمنين اعداد من الايمان لا يثبت
لغيرهم الا بعضها فيكون ايمانهم لذلك اكثر فاستمرار حضور الجزم قد يخال اي يظن زيادة
قوة في ذاته اي ذات الجزم وليس اياه اي ليس ذلك الاستمرار زيادة قوة او اياه او
يكون زيادة قوة ولكن الخلاف في حقيقة الايمان على ما ذكرناه اي انه يتردد بين
الذي ذكرناه انفا اي قريبا بقولنا هو زيادة ونقص في نفس الذات او بامور زائدة عليها
هو الكلام على ذلك والى هذا الذي ذكرناه من تأويل الزيادة ترد الظواهر الناطقة
بالزيادة من الآي التي سردنا عددا منها فيما مر ومن الحديث الذي قدمناه وقول

وثمرته انه كان زيادة
اشراق نوره صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)